

**الخلفية السوسيو اقتصادية للأسرة وانعكاسها على جنوح الأحداث
دراسة ميدانية بمدينة باتنة**

**The Socioeconomic Background of the
Family and Its Impact on Juvenile Delinquency
A Field Study in the City of Batna**

عبد الحميد حميزي¹، مخبر المجتمع والأسرة، جامعة باتنة 1

abdelhamid.hamizi@univ-batna.dz

حكيم اعراب، جامعة باتنة 1

hakim.arab@gmail.com

تاريخ القبول: 2026/01/29

تاريخ الاستلام: 2025/10/07

ملخص:

تناولت هذه الدراسة الميدانية انعكاسات الخلفية السوسيو اقتصادية للأسرة على جنوح أبنائها الأحداث، من خلال عينة اشتملت على 30 حدثا تم اختيارهم بطريقة كرة الثلج موزعين على أحياء مختلفة من مدينة باتنة. تم خلال هذه الدراسة الاعتماد على تصميم بحثي وصفي استكشافي باستخدام الملاحظة والمقابلة كأداة لجمع البيانات، حيث تم التوصل إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين انخفاض المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة واحتمالية انخراط أبنائها الأحداث في سلوكيات منحرفة.

* المؤلف المراسل

الكلمات المفتاحية: الخلفية؛ الخلفية السوسيو اقتصادية؛ الأسرة؛ جنوح الأحداث؛ الوسط الحضري.

Abstract:

This field study examined the socio-economic background of families and its impact on juvenile delinquency, using a sample of 30 juveniles selected using a snowball sampling method and distributed across different neighborhoods in the city of Batna. The study relied on a descriptive exploratory research design using observation and interviews as data collection tools. It found a positive correlation between low socioeconomic status of the family and the likelihood of its juvenile children engaging in deviant behavior.

Keywords: background, socioeconomic background, family, juvenile delinquency, urban environment.

مقدمة:

في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة التي يشهدها المجال الحضري، يبرز جنوح الأحداث كظاهرة معقدة وشائكة تلقي بظلالها على النسيج الاجتماعي الحضري. حيث تبرز ليس لكونها مجرد انحرافات فردية عابرة، بل هي انعكاسات عميقة لظروف بيئية وأسرية تتشابك خيوطها لتشكل مسارات حياة محفوفة بالمخاطر للمراهقين. فبينما تشير العديد من الدراسات إلى الارتباط الوثيق بين شكل البيئة الأسرية وسلوكيات الأحداث المراهقين، تظل الكيفية التي تتغلغل بها الأبعاد السوسيو اقتصادية للأسرة من هشاشة الوضع المالي وتصعد البنية الأسرية إلى تباين مستويات تعليم الوالدين لتصوغ قابلية هؤلاء للانزلاق نحو سلوكيات تتعارض مع المعايير المجتمعية والقانونية، مسألة تتطلب جهداً بحثياً عميقاً في سياقات مكانية وزمانية مغايرة.

من هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى كشف النقاب عن التأثيرات المتعددة الأوجه للخلفية السوسيو اقتصادية للأسرة على ظاهرة جنوح الأحداث في البيئة الحضرية لمدينة باتنة، محاولة الإجابة على السؤال الجوهرى: إلى أي مدى تشكل أبعاد الخلفية السوسيو اقتصادية للأسرة (المستوى المالي، التفكك الأسري، ومستوى تعليم الوالدين) دافعاً وراء ظاهرة جنوح الأحداث في الوسط الحضري لمدينة باتنة؟

1- البناء النظري للدراسة

1.1 الإشكالية:

في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المدن، وخاصة في المناطق الحضرية، تبرز قضية جنوح الأحداث كأحد المواضيع الاجتماعية المعقدة التي تحتاج إلى الفهم والدراسة. تشير العديد من الأبحاث النظرية والتطبيقية إلى وجود صلة بين الظروف الأسرية التي يعيش فيها الحدث وسلوكياته. ومع ذلك، فإن كيفية تأثير الخلفية السوسيو اقتصادية -بما في ذلك الوضع المالي، طبيعة بنية الأسرة ومدى تماسكها، ومستوى تعليم الوالدين- على قابلية الأحداث للدخول في سلوكيات تتعارض مع المعايير الاجتماعية والقانونية لا تزال موضوع بحث وتدقيق في بيئات زمنية ومكانية مختلفة.

بناء على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على السؤال التالي: كيف تؤثر أبعاد الخلفية السوسيو اقتصادية للأسرة (المستوى المالي، التفكك الأسري، ومستوى تعليم الوالدين) على ظاهرة جنوح الأحداث في الوسط الحضري لمدينة باتنة؟

ويشتمل هذا السؤال الرئيسي على الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي العلاقة بين الظروف الاقتصادية الصعبة للأسرة وزيادة احتمالية جنوح الأحداث في مدينة باتنة؟

2- ما هو دور التفكك الأسري الناتج عن الضغوط الاقتصادية في تفاقم ظاهرة جنوح الأحداث؟

3- كيف يرتبط مستوى تعليم الوالدين بمعدلات جنوح الأحداث في عينة الدراسة؟

تهدف هذه الإشكالية إلى تحليل الأبعاد المختلفة للخلفية الأسرية وتأثيرها المتداخل على سلوك الأحداث، مع التركيز على السياق الحضري المحدد لمدينة باتنة.

2.1 الفرضيات:

- تساهم الظروف الاقتصادية الأسرية الصعبة في زيادة احتمالية جنوح الأحداث.
- يؤثر التفكك الأسري الناجم عن الضغوط الاقتصادية على الأحداث ويزيد من احتمالية جنوحهم.
- هناك علاقة بين مستوى التعليم الوالدي وانخفاض معدلات الجنوح لدى الأحداث.

3.1 أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة سلبية ما فتئت تعرف انتشارا في الوسط الحضري، ألا وهي جنوح الأحداث بغية تقديم بعض الاقتراحات والحلول الهادفة للحد منها.

- التعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تغذي جنوح الأحداث.
- التعرف على آثار وانعكاسات البيئة الحضرية لأسرة الحدث (العامل الاجتماعي، العامل الاقتصادي) ودورها في دفع الحدث نحو سلوك سبل الانحراف.
- التعرف على كيفية تعايش الأحداث مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية لأسرهم وللمحيط الحضري الذي يعيشون ضمنه.

4.1 أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية: تكمن الأهمية النظرية للدراسة الحالية في كونها تلقي مزيدا من الضوء على مشكلة تعاني منها المناطق الحضرية، وأصبحت تؤرق ساكنة هذه الأحياء، وجعلت المختصين يدقون ناقوس الخطر، خاصة مع أخذها بعدا كبيرا، بحيث أضحي من المهم تسليط الضوء عليها.

- الأهمية التطبيقية: تسعى هذه الدراسة إلى لفت انتباه الأولياء تجاه سلوكيات أبنائهم الأحداث، والمختصين لدراسة الظاهرة بمزيد من التدقيق والتمحيص، والجهات الحكومية ذات الصلة لبلورة إستراتيجية ناجعة للتصدي لهذه الظاهرة قبل استفحالها بإشراك جميع الهيئات الحكومية المختصة الفاعلين المجتمعيين المهتمين.

5.1 تحديد مفاهيم الدراسة: بناء على التراث النظري المتوفر، نلاحظ وجود مجموعة واسعة من التعريفات التي تختل حسب اختلاف الحقول العلمية والمنهجية المتبعة، ولكن واستنادا إلى المقاربة المستخدمة في هذه الدراسة فقد استند الباحث إلى استخدام مفاهيم علم الاجتماع والمصطلحات ذات الصلة بهذا الحقل العلمي.

1.5.1 تعريف الوضعية السوسيو اقتصادية

أ. الوضعية الاجتماعية: هي المكانة التي تحدد الوضع الاجتماعي للفرد، وما يترتب عنها من أدوار يقوم بها هذا الفرد، وهي تتحدد نتيجة لاعتبارات متعددة من بينها: الخبرة، الحالة الاجتماعية، المهنة، وتتحدد فرص وصول الفرد إلى وضعية اجتماعية ما عن طريق العمل واستغلال الفرص المتاحة أمامه، وكذا عن طريق الحراك الاجتماعي (عبد الله، 1999، صفحة 20).

ب. الوضع السوسيو اقتصادي: هو التفاعل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، يهدف إلى فهم كيف تتأثر العمليات الاجتماعية والاقتصادية بعضها ببعض، ويحدد الفجوات والمشكلات التي تنشأ من هذا التفاعل، وكيف تؤثر العناصر الاجتماعية مثل الطبقة الاجتماعية، التعليم، العمل، والانتماء إلى مجتمع ما أو شبكة على الاقتصاد، وكيف يؤثر الاقتصاد على هذه العناصر الاجتماعي.

- تعريفها إجرائيا: هو مجموع العوامل الاجتماعية والاقتصادية للأسر محل الدراسة، وكيفية تفاعل هذه العوامل مجتمعة في تأثيرها على دفع الأبناء إلى سلوك طريق الانحراف.

2.5.1 جنوح الأحداث: تختلف تعريفات جنوح الأحداث وتتعدد تبعا لاختلاف الثقافات وتباينها

1.2.5.1 **تعريف الجنوح:** في الدراسات السوسيولوجية، يتم غالبا استبدال مفهوم الجنوح بمفهوم الانحراف، وهو مفهوم يقوم على التحليل الوظيفي للجرائم والسلوكيات التي تنحرف عن المعايير الاجتماعية. التركيز السوسيولوجي على ظاهرة الانحراف يتعلق بمسألة القيم. بعض الباحثين يركزون في تفسير الظاهرة على مفهوم اللامعيارية (الأنومي) حسب تفسير دوركايم، وهي حالة تتميز بتفكك القيم وغياب المعايير الأخلاقية الواضحة والثابتة بسبب التغير الاجتماعي السريع وثورة الشباب على الوضع القائم في محاولة لتكوين وبناء قيم جديدة، وإنشاء معايير اجتماعية جديدة.

بناء على ما سبق، يمكن القول أن الجنوح هو كل تصرف يخالف المعايير الاجتماعية والقواعد السلوكية المقبولة في المجتمع. وبالتالي، يعتبر هذا التصرف المنحرف غير مقبول اجتماعيا ويستدعي اتخاذ إجراءات قانونية بحقه (عشوي، 1991، ص 93-113).

2.2.5.1 مفهوم الحدث:

لغة: هو الشاب الذي لا يزال في مراحل الشباب الأولى، أو الذي هو في بداية حياته، أي أنه حديث السن. يتم استخدام مصطلح "الحدث" في اللغة العربية ويقابله في اللغة الإنجليزية مصطلح Minor وفي اللغة الفرنسية Mineur.

أما اصطلاحا: فقد تم تقديم تعريفات متعددة للحدث، سواء كانت تلك التي تم تقديمها في القوانين الخاصة بالأحداث والقوانين الجنائية والإجراءات الجزائية، أو تلك التي تم اعتمادها من قبل علماء الاجتماع.

في القانون: الحدث هو الفرد الذي يقع ضمن فترة محددة من الطفولة، تبدأ من عمر التمييز، حيث لا يعد مسؤولا جنائيا، وتنتهي عند السن التي يحددها القانون كسن للرشد، حيث يفترض أن الحدث بعد هذا العمر قادر على تحمل المسؤولية الكاملة (العصرة، 1974، ص 22، 23).

أما اجتماعيا ونفسيا: من الناحية الاجتماعية والنفسية، يشار إلى الحدث بأنه الشاب الذي لا يزال في مرحلة النمو، أو الذي هو في بداية مراحل حياته، ويظهر ردود أفعال نتيجة لعدم التوافق بأساليب تتسم بالخطورة والعدوانية (الشرفاوي، 1986، ص 22)

بصفة عامة لفظ الحدث يعبر عن الطفل منذ ولادته حتى بلوغه مرحلة النضج الاجتماعي، وما تحتويه هذه المرحلة من عناصر مثل الوعي الكامل، ومعرفة الفرد بشخصيته وطبيعة عمله وأفعاله، والقدرة على تكييف تصرفات الفرد وسلوكه مع نفسه ومع البيئة بما يتوافق ومتطلبات الواقع الاجتماعي (صالح و زينب، 1995، ص 212).

التعريف الإجرائي لجنوح الأحداث: هو كل السلوكيات والأفعال التي يقوم بها أبناء الأسر في عينة الدراسة والتي تعتبر مخالفة للمعايير والقوانين الاجتماعية السائدة، لكنها لا تقع تحت طائلة العقاب لكون مرتكبيها لم تكتمل لديهم عناصر النضج، لكنها تتطلب تدخلا اجتماعيا أو قانونيا.

3.5.1 تعريف الأسرة: تعبر الأسرة عن هيكل اجتماعي يتألف من نظام بيولوجي واجتماعي، وتعتمد على دعامين رئيسيتين، الأولى هي الدعامة البيولوجية التي تتجلى في الروابط الزوجية والروابط الدموية بين الآباء والأبناء والأجيال المتوالية. الدعامة الثانية دعامة ثقافية اجتماعية، حيث تتكون علاقات القرابة من خلال الزواج، ويتم تأسيس الرابط الزوجي وفقا لقوانين الأحوال الشخصية التي تعترف بها المجتمعات (حجازي، 2015، ص 15).

4.5.1 تعريف الوسط الحضري (التحضر): يشير مصطلح التحضر إلى حركة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وما ينتج عن ذلك من زيادة في نسبة السكان المقيمين في المدن عن نسبة الذين يقيمون في المناطق الريفية. ويعني التحضر أيضا تركيز السكان في مستوطنات حضرية ذات حد أدنى معين من السكان (غيث، 2006، صفحة 462).

بالإضافة إلى ذلك، يرتبط التحضر ارتباطا وثيقا بالحياة الحضرية، حيث تمثل الحياة الحضرية عملية تغير نوعي في نظرة السكان إلى الحياة، وفي أنماط سلوكهم والتنظيمات التي أفرزوها ومارسوها. لذلك فالحياة الحضرية هي النتيجة النهائية لعملية التحضر وعوامله والقوى الدافعة إليه (غضبان، 2015، ص 15). تشير التجمعات السكنية الحضرية إلى مجموعات الأحياء السكنية الجديدة المتواجدة داخل المدينة، وتتميز بطابع الرقابة، ويكون الهدف الرئيسي من إنشائها هو تلبية الطلب الكبير والسريع على السكن،

وتحسين نوعية الحياة، وخلق توازن في المجال الحضري (بوعموشة، 2024، ص (428).

6-1 الدراسات السابقة

1.6.1 الدراسة الأولى: Famille et délinquance juvénile: état de la question. Caroline Gimenez, Catherine Blatier (2007)

بحثت هذه الدراسة في ظاهرة الجريمة بين الشباب باعتبارها ظاهرة تستدعي الفهم وتحليل أصولها، والعوامل الكامنة وراءها، باعتبارها أصبحت تثير قلق المجتمع، وتشكل تحدياً للمختصين من أجل مكافحة الجريمة وتعزيز الأمان، وقد تمت هذه الدراسة من خلال إجراء المقابلات مع القاصرين وعائلاتهم.

2.6.1 الدراسة الثانية: Une étude empirique de la délinquance juvénile au Canada. Rizzi Julie (2007)

ركزت هذه الدراسة على دور الإشراف الوالدي والروابط العاطفية بين الأولياء والأبناء في الحماية ضد تطور السلوكيات المضادة للمجتمع من طرف المراهقين، وذلك من خلال دراسة مسحية طويلة الأمد لعينة من المراهقين بين 12 و 15 عاماً، وخلصت الدراسة إلى أهمية اكتشاف عوامل الخطر منذ المراحل الأولى للطفولة لتفادي تطور السلوكيات المضادة لدى المراهقين.

5.6.1 الدراسة الثالثة: دراسة Eric J. Connolly وآخرون (2017) بعنوان The Effect Of Socioeconomic Status On Dliquency Across Urban And Rural Cotexts، وهي دراسة مقارنة فحصت العلاقة بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي المنخفض والسلوك المنحرف لدى المراهقين في كل من البيئتين الحضرية والريفية في الولايات المتحدة. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن تأثير الوضع الاجتماعي والاقتصادي في السياقات الحضرية على ميل المراهقين نحو الانحراف كان أكثر من تأثيره على أقرانهم في البيئة الريفية.

4.6.1 الدراسة الرابعة: دراسة إيهاب الأخضر (2020): جنوح الأحداث في تونس بين الأوضاع الاقتصادية وانعدام الضبط في الأحياء الهامشية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل والأسباب التي تؤدي إلى جنوح الأحداث، وذلك من خلال تركيزها الأوضاع الاقتصادية وانعدام الضبط في

الأحياء الهامشية، كما دعت الدراسة إلى ضرورة مراجعة دور الأسرة في عملية بناء شخصية الحدث بشكل سليم لوقايته من مخاطر الجنوح.

3.6.1 الدراسة الخامسة: Statut social, situation socioéconomique de la famille et conduites agressives des jeunes Abidjan. Djaha Koffi Henri (2021)

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض تأثير الوضع الاجتماعي والوضع الاقتصادي للأسرة على السلوك العدواني لدى الشبان، من خلال استبيان على عينة من 140 شابا. وقد ركزت هذه الدراسة على التحليل الإحصائي لاستخلاص النتائج، حيث توصلت الدراسة إلى أن الشبان الذين يزاولون تعليما نظاميا يتبنون سلوكا عدوانيا يختلف عن أقرانهم الذين تركوا المدرسة، كما أن الشبان المنحدرين من عائلات ذات دخل منخفض يميلون إلى العدوانية، بينما يظهر أقرانهم من عائلات ذات دخل عال سلوكا غير عدواني. وقد تم الاعتماد على نظرية الإحباط والعدوان لتفسير هذه النتائج.

7.6.1 التعقيب على الدراسات السابقة: تتجلى أهمية الدراسات السابقة في كونها تمكن الباحث من تحديد الإطار النظري لموضوع بحثه، وتعديله أحيانا وفقا للمستجدات البيئية التي قد تفرض عليه إحداث تغييرات في الأسس النظرية والفرضيات التي يقوم عليها بحثه، مما يعزز قدرة الباحث على صياغة مشكلة البحث بدقة ووضوح أكبر (الصيرفي، 2002، ص 94).

تتقاطع الدراسات السابقة كلها في كونها تطرقت إلى موضوع العوامل السوسيو اقتصادية وتأثيراتها في دفع الأحداث نحو السلوكيات الانحرافية، وهي بذلك تتقاطع في نفس المتغيرات مع الدراسة الحالية، وتختلف بعض الدراسات في كونها تطرقت إلى الوضعية السوسيو اقتصادية بصفة مطلقة وليس الوضعية الوسيوسيو اقتصادية الأسرية تحديدا، كما اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسة الخامسة في حجم العينة ومع الدراسة الرابعة التي كانت دراسة نظرية وصفية، كذلك كان هناك اختلاف في الأدوات المستعملة في تحليل البيانات. لكن وبصفة عامة وبالرغم من اختلاف بيئات الدراسات المستعرضة عن بيئة الدراسة الحالية، إلا أن ذلك لم يحل دون منح خلفية جيدة للباحث ساعدته في البناء عليها بتشكيل خلفية نظرية لموضوعه.

7.1 العوامل المؤدية إلى جنوح الأحداث

1.7.1 العوامل الاجتماعية

أ. الأسرة: للأسرة دور محوري في نمو وتطور الفرد، فهي المكان الذي يتلقى فيه الفرد الرعاية والحنان والأمان، وتغرس فيه الأخلاق والقيم الاجتماعية، وتعلمه الاحترام والتقدير للقوانين المجتمعية منذ صغره، وتعمل كحصن ضد سلوك الأبناء سبل الانحراف. فإذا كانت الأسرة تعاني من المشاكل مثل الفقر والتشتت والعنف وسوء معاملة الأبناء وغياب الثقة بين أفرادها، فإن ذلك يؤدي حتما إلى تدهور نمو الفرد ويجعله أكثر عرضة للانحراف عن السلوك القويم. من هذا المنطلق فالأسرة ليست مجرد وحدة اجتماعية بسيطة، بل نظام معقد ومركب، هذا النظام له هيكله ووظائفه وأهدافه وديناميكيته، وبالتالي يتأثر ويؤثر في المناخ الاجتماعي والاقتصادي المتغير (محمود، 2012، ص 17).

ب. المدرسة: تؤدي المدرسة دورا محوريا في تشكيل شخصية الطفل وتنمية قدراته، حيث تعتبر عاملا مهما بعد الأسرة في هذا الصدد. تسهم المدرسة في غرس القيم والمبادئ الإيجابية في نفوس الدارسين، وتعزز ثقتهم بأنفسهم، وتزودهم بالمعارف والمهارات اللازمة لبناء مستقبلهم. لم تعد وظيفة المدرسة تقتصر على التعليم التقليدي فحسب، بل تتعدى ذلك لتشمل تقويم سلوك الأفراد وتوجيهه نحو السلوك الإيجابي، ومساعدتهم على تجنب أي انحرافات قد تؤدي بهم إلى القوع في مشكلات سلوكية. ومع ذلك، قد لا ينجح الدور المنوط بالمدرسة مع جميع الدارسين، نظرا لوجود عوامل أخرى تؤثر في تشكيل شخصية الطفل وتصرفاته، مما قد يجعله عنيدا أو متمردا، ومعرضا للرسوب أو حتى لسلوك سبيل الانحراف والجنوح (الياسين، 1981، ص 31).

ج. وسط العيش: تؤثر البيئة المحيطة بالطفل الحدث بشكل كبير في تشكيل شخصيته وسلوكياته. ونقصد بالبيئة هنا المكان الذي يعيش فيه الحدث، والحي الذي يقطن به، وطبيعة من يحيطون به في ذلك الحي وجيرانه. إذ تشير العديد من الدراسات أن الأحداث المقيمين في أحياء فقيرة على أطراف المدن الكبرى أو داخلها، والتي تتسم بانتشار ظاهرة البناء العشوائي، وانعدام المرافق الضرورية للحياة الكريمة، وسوء ظروف المعيشة، وارتفاع معدلات البطالة وندرة فرص العمل، فإن ذلك يؤدي إلى فقدان الحدث الاهتمام

بمستقبله، مما يجعله أكثر ميلا نحو الانحراف والجنوح، خصوصا إذا اقترن ذلك بانحراف الرفقة التي يختلط بها.

1-2.7 العوامل الاقتصادية

أ- فقر الأسرة: حيث يسبب فقر الأسرة صدعا ماديا للأسرة مما يجعلها في حالة نقص ماديا تتمايز مستوياته، ويمكن أن يكون هذا النقص نتيجة وفاة أحد الوالدين، الطلاق، أو الهجر. يؤدي هذا النقص إلى انهيار أحد أركان الأسرة الأساسية، كما يشمل التصدع المادي أيضا الحرمان من الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء، ويترتب عليه تدهور الحالة الصحية والتعليمية، وضعف المتطلبات السكنية عن المستوى الملائم (الساعاتي، 2005، ص148).

ب- حالة السكن: تؤكد عديد الدراسات السوسيوولوجية إلى أن المسكن الضيق مع تكديس أفراد الأسرة يؤدي إلى زيادة الضغط على الشخصية الاجتماعية للأطفال، حيث يفتقرون إلى البيئة الملائمة للنمو النفسي والاجتماعي. يرتبط اختيار المسكن ارتباطا وثيقا بالوضع الاقتصادي للأسرة، فكلما انخفضت الشرائح الاقتصادية، زاد انحراف المسكن عن الأحياء الراقية، وغالبا ما يكون في أحياء فقيرة، حيث ترتبط المساكن السيئة المتواجدة في هذه الأحياء بالجريمة والانحراف، ويصبح الشارع ملاذا للأطفال الذين يعيشون فيها، فالمسكن الرديء من حيث الضيق والقذارة يصبح مكروها للأطفال، مما يدفعهم للهروب منه (حميدة، 2012، ص61).

ج- الوسط الحضري: في إطار السياق النظري للمدرسة الإيكولوجية، يري "كليفورد شو" و "هنري مكاي" أن توزيع الجريمة غير متساو في المدينة، حيث يتمركز الأحداث الجانحون في الأحياء المركزية للمدينة حيث يكون الوضع متخلفا وغير منظم، ويتميز بالافتقار إلى سلطة رسمية وغير رسمية للضبط مما يزيد من فرص التوتر بين الأفراد مع توسع المدينة، إذ تقل نسبة الجريمة كلما ابتعدنا عن مركز المدينة، وكلما تكديس الأفراد في مساحة محدودة وفقدوا مساحاتهم الشاسعة فإنهم يميلون إلى العدوانية (القيسي، 2022، ص426).

تؤشر الحياة الحضرية إلى وجود توتر بين الانحراف والسلوك الجرمي، فعلى الرغم من أنها تمنح الأفراد فرصا لتطوير قدراتهم من جهة، إلا أنها من جهة أخرى تؤدي إلى تفسخ القيم والأخلاق (قيرة، 2023، ص 284).

د. البطالة: حيث تعتبر البطالة أحد العوامل الاقتصادية الرئيسة التي تؤدي إلى بروز العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية، خاصة ظاهرة الإهمال العائلي. وقد أصبح هذا الأمر أكثر وضوحا مع ازدياد معدلات البطالة، حيث تساهم بشكل غير مباشر في جنوح الأبناء الأحداث نحو سلوك طريق الانحراف نتيجة عجز الاولياء عن تلبية متطلباتهم المادية (عائشة، 2006-2005، ص 98).

8.1 السلوكيات الانحرافية

1.8.1 مفهوم السلوك الانحرافي: يشير السلوك الانحرافي إلى كل فعل يخرج عن القواعد والتوجيهات الاجتماعية المعترف بها مجتمعا، فهو بهذا المعنى سلوك مخالف للقوانين الاجتماعية ويتضمن أفعالا تعكس تمردا على النظام الاجتماعي السائد. في مرحلة الحداثة يرتكب الأطفال والمراهقون أنواعا مختلفة من الجرائم، تشمل هذه الجرائم السرقات والإيذاء البدني مثل الضرب والجرح، بالإضافة إلى الجرائم الأخلاقية (محمد، 1998، ص 46).

2.8.1 نماذج من السلوكيات الانحرافية لدى الأحداث: يعد الانحراف ظاهرة متعددة الجوانب والمظاهر، فهو يشتمل على مظاهر مختلفة مثل السرقة والاحتيال والغش والتخريب والتزييف والشغب والهروب من المنزل أو المدرسة والفشل الدراسي والتشرد والتسول والسلوك الجنسي المنحرف وغيرها الكثير.

في سياق الدراسة الحالية يعتبر تعاطي المخدرات واحدا من أكثر مظاهر الانحراف انتشارا، بالإضافة إلى السرقة، الضرب، الشجار، الشغب، السكر، حيازة المواد المخدرة وترويجها.

9.1 الاتجاهات النظرية لتفسير انحراف الأحداث:

1.9.1 نظرية الضغط (Strain Theory): تركّز نظرية الضغوط العامة للعالم روبرت كينيث أجنيو على تفسير أسباب السلوك المنحرف من خلال تحليل الضغوط التي تواجه الأفراد وتعيق تحقيق أهدافهم المشروعة. تُعد هذه النظرية من أبرز نظريات علم الجريمة التي تسلط الضوء على العلاقة بين الضغوط

الاجتماعية والانحراف. وفقاً لهذه النظرية، فإن السلوك المنحرف بين الفقراء والعاطلين عن العمل ينشأ من ثلاثة مصادر رئيسية للضغط. يتمثل الأول بفشل الأفراد في تحقيق أهداف إيجابية، وذلك نتيجة عقبات اقتصادية أو شخصية تحول دون تحقيق النجاح بالطرق المشروعة. المصدر الثاني يتبلور في فقدان الشخص لمثيرات ذات قيمة إيجابية، مثل فقدان وظيفة أو خسارة الدعم الاجتماعي، مما يدفع الفرد للشعور بالحرمان، ويؤدي في بعض الحالات إلى محاولة تعويض هذا النقص بطرق غير مقبولة اجتماعياً أو السعي للانتقام من الظروف أو المحيط. أما المصدر الثالث فيتمثل في التعرض لمثيرات سلبية مثل البطالة والتهميش الاجتماعي، والتي تعرقل تحقيق الطموحات وتثقل كاهل الأفراد بمشاعر انعدام الجدوى. تُبرز النظرية أن الفقر والبطالة يشكلان عوامل ضغط مباشرة تؤدي إلى شعور عميق بالإحباط واليأس بسبب الإخفاق في تحقيق الرغبات والأهداف. هذا الشعور يتفاقم بفقدان الدافع الإيجابي، ما يدفع البعض للبحث عن بدائل غير مشروعة أو الانخراط في سلوك انتقامي. كما تشير النظرية إلى أن مواجهة هذه الضغوط تخلق حالات نفسية سلبية مثل الغضب والاكتئاب لدى الفقراء والعاطلين عن العمل. ومع غياب آليات تكيف صحية، قد يتحول هذا العبء النفسي إلى سلوك منحرف يُستخدم كوسيلة غير مثالية للتعبير عما يعانونه أو كتكيف سلبي مع الواقع الصعب (Agnew, 1992, pp. 1-3)

2.9.1- نظرية التفكك الاجتماعي / الفوضى الاجتماعية (Social Disorganization Theory): وفقاً لنظرية التفكك الاجتماعي، التي تعد من أبرز أسسها النظرية أعمال الباحثين شاو ومكاي الصادرة عام 1942، فإن انحراف الأحداث لا يعزى بشكل أساسي إلى السمات الفردية، بل يتشكل بصورة أكبر من خلال الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المناطق التي يقطنونها. وتفترض هذه النظرية أن الأحياء التي تتميز بانخفاض المستوى الاجتماعي والاقتصادي، مثل انتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى عدم استقرار السكان ووجود تنوع عرقي أو ثقافي، تُعاني غالباً من مظاهر واضحة للتفكك الاجتماعي. ويتسبب هذا التفكك في إضعاف الروابط الاجتماعية المحلية ويقلل من قدرة المجتمع على ممارسة الضبط الاجتماعي غير الرسمي، بما في ذلك الرقابة على الشباب ونقل القيم والعادات التقليدية. ومن هنا، فإن تمركز الأسر ذات الوضع الاجتماعي والاقتصادي المنخفض

في مناطق بعينها يؤدي إلى تدهور النسيج الاجتماعي لهذه المجتمعات، ما يخلق بيئة مواتية لارتفاع معدلات الانحراف لدى الأحداث نتيجة لضعف آليات الضبط المجتمعي الفعالة

3.9.1 نظرية الضبط الاجتماعي (Social Control Theory): وفقاً لنظرية الضبط الاجتماعي، لا سيما النموذج الذي طرحه ترافيس هيرشي في عام 1969، يحدث انحراف الأحداث عندما تضعف الروابط الاجتماعية التي تربط الفرد بالمجتمع، أو تتعرض للانقطاع. تتجسد هذه الروابط في أربعة عناصر رئيسية تتمثل في التعلق بالآخرين، خصوصاً الوالدين، والالتزام بتحقيق الأهداف التقليدية، والانخراط في الأنشطة التي تحظى بقبول اجتماعي، بالإضافة إلى الإيمان بالقيم والمعايير السائدة في المجتمع. تلعب الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة دوراً غير مباشر في التأثير على هذه الروابط. فالأسر ذات الإمكانيات الاقتصادية المحدودة قد تواجه تحديات تعيق قدرتها على توفير رقابة فعالة، أو خلق بيئة أسرية داعمة. ونتيجة لذلك، تضعف قوة التعلق الأسري وهو ما قد يزيد من احتمالية جنوح الأحداث عن المسار الاجتماعي المقبول. ومع ذلك، لا تعتبر النظرية أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة يشكل سبباً مباشراً للانحراف، بل تصفه كعامل مؤثر يمكن أن يضعف آليات الضبط الاجتماعي التي تمارسها الأسرة والمجتمع (Savage, 2013).

4.9.1 نظرية الأنومي (Anomie Theory): بناءً على نظرية الأنومي التي صاغها إميل دوركهايم وطورها لاحقاً روبرت ميرتون عام 1938، ينشأ الانحراف الاجتماعي نتيجة حالة من "اللامعيارية" التي تسود في المجتمع. يتمثل هذا المفهوم في وجود فجوة بين الأهداف الثقافية المرغوبة، مثل تحقيق النجاح المالي، والوسائل المشروعة المتاحة للوصول إليها. عندما يعجز الأفراد، لاسيما من الطبقات الاجتماعية والاقتصادية الأقل حظاً، عن الوصول العادل إلى الفرص كالتي التعليم الجيد أو الوظائف المربحة، يتعرضون لضغوط نفسية واجتماعية (Strain) تدفعهم أحياناً للجوء إلى وسائل غير قانونية لتحقيق هذه الأهداف. بناءً عليه، تبدو الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسر من الطبقات المحدودة سبباً رئيسياً في زيادة احتمالات انحراف الأحداث، نظراً لغياب

الفرص الكافية لبلوغ النجاح عبر الطرق المشروعة في مجتمع يولي أهمية كبيرة لهذه الأهداف (Merton, 1938) .

1.5.9 نظرية رأس المال الثقافي: وفقاً لنظرية رأس المال الثقافي التي طورها بيير بورديو عام 1986، يتجاوز تأثير الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر حدود الموارد المادية ليشمل أيضاً نقل مجموعة متكاملة من المعارف، المهارات، القيم، والسلوكيات، والتي تشكل ما يُعرف برأس المال الثقافي. هذا النوع من رأس المال يُعد ذا أهمية حاسمة داخل الإطار المؤسسي، لا سيما في النظم التعليمية والاجتماعية. ومن الجدير بالذكر أن الأسر التي تتمتع بوضع اجتماعي واقتصادي مرتفع تميل إلى تزويد أبنائها برأس مال ثقافي يتناغم إلى حد كبير مع الثقافة السائدة في المؤسسات المهيمنة، مما يمنحهم ميزة تنافسية واضحة. على النقيض من ذلك، غالباً ما يواجه الأفراد المنتمون إلى أسر ذات وضع اجتماعي واقتصادي منخفض نقصاً في رأس المال الثقافي الضروري لنجاحهم في التفاعل مع هذه المؤسسات. ويترتب على هذا التفاوت الشعور بالاغتراب أو الإخفاق ضمن تلك الأطارات المؤسسية. كما يمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى زيادة احتمال الانخراط في سلوكيات منحرفة، كنتيجة مباشرة للتهميش أو سعياً للحصول على نوع من الاعتراف والدعم الاجتماعي خارج السياقات التقليدية (Lareau, 1988) .

2. إجراءات الدراسة الميدانية

1.2 حدود الدراسة

1.1.2 الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة بعدد من أحياء مدينة باتنة تامشيط، دوار الديس، طريق الوزن الثقيل، حي كشيدة العلوي (لافيراي)

1.2.2 الحدود الزمانية: نظرا لصعوبة العثور على العينات المناسبة لاعتبارات الخصوصية وطبيعة الموضوع فقد امتدت الدراسة من نوفمبر 2023 إلى مارس 2024.

1.3.1 الحدود البشرية: تم إجراء الدراسة على عينة من 30 فردا متوزعين على أحياء مختلفة من مدينة باتنة تم اختيارهم بطريقة عينة كرة الثلج.

2.2 منهج الدراسة: نظرا لطبيعة الظاهرة المدروسة (الجنوح لدى الأحداث في مدينة باتنة) وصعوبة الوصول إلى مجتمعها، اعتمد الباحث في هذه الدراسة على تصميم بحثي وصفي استكشافي، مما سمح بوصف عميق للخصائص السوسيو اقتصادية السائدة، والتحليل الاستكشافي للعلاقات بينها وبين مؤشرات الجنوح، وذلك باستخدام استمارة استبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات الكمية، بالإضافة إلى الاعتماد على الملاحظات الميدانية والمقابلات

3.2 عينة الدراسة: تمثلت عينة البحث في 30 حدثا من جنس ذكر لم تتجاوز أعمارهم 18 سنة، تم اختيارهم بطريقة عينة كرة الثلج، ويتوزعون جغرافيا على احياء مختلفة من مدينة باتنة.

4.2 أدوات الدراسة: تمت عملية جمع البيانات من المبحوثين استنادا على استبيان أعده الباحث ويتكون هذا الاستبيان من ثلاثة محاور:

المحور الأول: ويشتمل على البيانات العامة الخاصة بأفراد العينة

المحور الثاني: ويشتمل على البيانات الخاصة بالوضعية الاجتماعية لأسر عينة المبحوثين

المحور الثالث: ويشتمل على البيانات الخاصة بالوضعية الاقتصادية لأسر المبحوثين.

5.2 عرض ومناقشة النتائج:

الجدول رقم1: توزيع أفراد العينة حسب الجنس والسن

الجنس السن	ذكور	إناث	المجموع	النسب المئوية
15	4	0	4	13,33%
16	7	0	7	23,66%
17	8	0	8	26,3%3
18	11	0	11	36,66%
المجموع	30	0	30	100%

المصدر: البيانات الميدانية للدراسة

يلاحظ من الجدول أن كل أفراد عين الدراسة من الذكور ويعود الأمر إلى طبيعة الدراسة وإلى طبيعة المجتمع المحافظ بحيث يصعب إيجاد عينة من الإناث. أما سوسيولوجيا فمرد ذلك لكون ظاهرة الجنوح تمس الذكور أكثر من الإناث، فالذكور غالبا ما يتعرضون إلى ضغوط اجتماعية واقتصادية تدفعهم لارتكاب سلوكيات محفوفة بالمخاطر، كما أن التنشئة الاجتماعية تشجع الذكور على الاستقلالية والمغامرة، في حين تشجع الإناث على الامتثال والطاعة.

الجدول رقم 2: يوضح الخصائص التعليمية لأفراد العينة

النسبة المئوية	التكرار	مستوى التعليم
0%	0	بدون تعليم
33,33%	10	ابتدائي
40%	12	متوسط
26,67%	8	ثانوي
0%	0	تكوين مهني
0%	0	تعليم مهني
0%	0	جامعي
0%	0	آخر
100%	30	المجموع

المصدر: البيانات الميدانية للدراسة

نلاحظ من الجدول أن معظم أفراد العينة لديهم تعليم متوسط (40%)، أو ابتدائي (33,33%)، أو ثانوي (26,67%). ولا يوجد أي فرد من العينة بلا تعليم أو لديه تعليم مهني أو جامعي.

التحليل السوسيولوجي: تشير الأرقام في الجدول (02) إلى أن الانحراف في العينة يرتبط بشكل أساسي بمستويات تعليمية تتراوح بين المتوسطة

والمنخفضة، يمكن ربط ذلك بعدة تفسيرات وفقاً لنظريات الانحراف. فعلى سبيل المثال، تشير نظرية الضغط إلى أن الصعوبات أو الفشل في المراحل التعليمية الإلزامية قد يسبب ضغطاً نفسياً عند المراهقين، خاصة في ظل توقعات مجتمعية وأسرية عالية، مما يدفع بعضهم إلى اللجوء إلى سلوكيات خارجة عن السلوك الطبيعي كوسيلة للتكيف أو كوسيلة لتحقيق النجاح. ومن جهة أخرى، ترى نظرية الضبط الاجتماعي أن مشاركة الأفراد في الأنشطة المعتادة مثل الدراسة تعتبر عنصراً رئيسياً للضبط الذي يمنع الانحراف. فقد تشير مستويات التعليم المتدنية أو الفشل الدراسي إلى ضعف في عنصر المشاركة الأسرية، مما يقلل من الرقابة الاجتماعية ويزيد من احتمالية الانحراف. بالإضافة إلى ذلك، فإن المدرسة تلعب دوراً في تعليم القيم والمعايير، وفشل الطلاب في الدراسة قد يعكس نقصاً في التعرض لتلك القيم أو رفضها.

الجدول رقم 3: يوضح الخصائص التعليمية للوالدين

مستوى التعليم	الأب (التكرار)	الأب (%)	الأم (التكرار)	الأم (%)
بدون تعليم	0	0%	0	0%
ابتدائي	7	23,33%	8	26,67%
متوسط	8	26,67%	8	26,67%
ثانوي	8	26,67%	6	20%
تكوين مهني	3	10%	4	13,33%
جامعي	1	3,33%	0	0%
أخرى	0	0%	0	0%
لا أعرف	0	0%	0	0%
متوفى، غير موجود، متوفاة	3	10%	4	13,33%

المصدر: البيانات الميدانية للدراسة

يعرض الجدول مستويات تعليم الآباء والأمهات لأسر الأحداث المنحرفين، حيث نلاحظ أن مستويات تعليم الأهل غالبا ما تكون بين الابتدائي والمتوسط والثانوي. هناك عدد قليل لديهم تدريب مهني، وأقلية وصلت للمرحلة الدراسية الجامعية، كما ان هناك بعض الأمهات أو الآباء المتوفين أو الغائبين.

التحليل السوسيولوجي: تتناول الفرضية الثالثة العلاقة بين مستوى تعليم الآباء ونقص معدلات الجنوح لدى الأبناء. تظهر البيانات في هذا الجدول أن غالبية الأمهات والآباء في مجموعة الأحداث المنحرفين يمتلكون تعليما منخفضا إلى متوسط. من منظور سوسيولوجي يمكن تفسير ذلك بطرق متعددة: ففرضية الضبط الاجتماعي ترى أن الآباء والأمهات ذوي المستويات التعليمية العليا قد يمتلكون موارد أفضل، مثل المعرفة والدعم الاجتماعي والقدرة على تعزيز الروابط الأسرية، وهذا يشمل تعزيز الانتماء للأسرة، والمساعدة في تفاعل الأبناء مع المدرسة والأنشطة المفيدة، ونقل قيم احترام القوانين الاجتماعية، كما أن التعليم المنخفض قد يرتبط بضعف هذه الروابط، مما يزيد من احتمالية سلوكيات الجنوح لدى المراهقين.

رأس المال البشري والثقافي: يمثلان عناصر أساسية في دعم الأجيال القادمة لتحقيق النجاح الشخصي والمجتمعي. فالآباء الحاصلون على تعليم جيد يمتلكون القدرة على تقديم رأس مال بشري ورأس مال ثقافي متميز لأبنائهم، من خلال توفير المساعدة الأكاديمية، وتشجيع القراءة والبحث، وتعليم المهارات والمعارف التي تعزز فرص النجاح في التعليم والعمل. ومن جهة أخرى، فإن غياب هذه الموارد التعليمية في الأسر ذات المستوى التعليمي المنخفض قد يؤدي إلى ضعف استعداد الأبناء لمواجهة متطلبات المسارات التقليدية للنجاح، مما يزيد من الضغوط النفسية والاجتماعية المسلطة عليهم، وقد يدفعهم ذلك لاختيار مسارات غير قانونية كبديل. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي التفاوت في مستويات التعليم بين الآباء وأبنائهم، خاصة عندما ينخرط الأبناء في منظومات تعليمية مغايرة أو يواجهون تحديات جديدة لم يعايشها آباؤهم، إلى نشوء فجوات في التواصل وفهم هذه التحديات. وهذا بدوره قد يؤثر سلباً على استقرار العلاقات الأسرية وعلى فعالية نقل القيم والمبادئ بين الأجيال، لا سيما في البيئات الحضرية المتغيرة والمتسمة بالتعقيد الاجتماعي والثقافي.

. الجدول رقم 4: يوضح خصائص البناء الاجتماعي والعلائقي للأسرة

الخاصية/العلاقة	الفئة	التكرار	(النسبة المئوية %)
الحالة الاجتماعية للوالدين	متزوجان ويعيشان معا	20	66,67%
	مطلقان	3	10%
	منفصلان	3	10%
	حالات أخرى	4	13,33%
مع من تعيش حاليا	الوالدين معا	16	53,33%
	الأب فقط	2	6,67%
	الأم فقط	4	13,33%
	حالات أخرى	8	26,67%
جودة العلاقات الأسرية	قوية ومترابطة جدا	10	33,33%
	قوية ومترابطة إلى حد ما	8	26,67%
	متوسطة	6	20%
	أخرى	6	20%
وجود خلافات ومشاكل أسرية	نعم، كثيرا	14	46,67%
	نعم، أحيانا	10	33,33%
	نادرا	2	6,67%
	لا أبدا	4	13,33%

المصدر: البيانات الميدانية للدراسة

يعرض هذا الجدول معلومات عن الوضع الاجتماعي للوالدين، ظروف حياة المراهقين، جودة العلاقات الأسرية، ومدى وجود النزاعات. نلاحظ أن ثلثي العينة (66,67%) من الأسر لا يزال فيها الوالدان متزوجين ويعيشان سوياً، ولكن هناك نسبة ليست بالقليلة (20%) من الأسر التي مرت بتجارب الطلاق أو الانفصال. فقط نحو نصف المراهقين يعيشون مع الوالدين سوياً (53,33%). فيما يخص العلاقات، يعتقد 60% أنها قوية جداً أو إلى حد ما قوية، بينما يعتبر 40% أنها متوسطة أو أخرى. الأهم من ذلك أن عدداً كبيراً من المراهقين يشعرون بوجود نزاعات أو مشكلات داخل أسرهم، مما يعني أن حوالي 80% من أفراد العينة تعاني أسرهم من مشكلات بمختلف الأشكال.

يرتبط التحليل السوسيولوجي لهذا الجدول بصورة وثيقة بالفرضية الثانية التي تفترض بأن هناك علاقة بين التفكك الأسري وجنوح المراهقين. فعلى الرغم من كون أغلب الآباء متزوجون، إلا أن نسبة كبيرة من الأسر تعاني من حالات طلاق أو انفصال. الأهم من ذلك أن غالبية المراهقين يشيرون إلى وجود مشكلات وصراعات داخل أسرهم. وفقاً لنظرية الضبط الاجتماعي، تُعد الأسرة الجهة الرئيسية للضبط الاجتماعي غير الرسمي. ومع ذلك، فإن حالات التفكك الأسري، مثل الطلاق أو الانفصال، وما يصاحبها من مشكلات داخل الأسرة، تؤدي إلى إضعاف الروابط بين المراهق وأسرته. هذا الضعف في الروابط الأسرية، إلى جانب تزايد النزاعات داخل محيط الأسرة، يقلل بشكل كبير من قدرتها على ممارسة رقابة فعالة على سلوكيات أبنائها في مرحلة المراهقة مما يزيد من احتمال تورط هؤلاء المراهقين في أشكال مختلفة من السلوكيات غير السوية. بالإضافة إلى ذلك، فإن العيش بعيداً عن أحد الوالدين أو كلاهما يساهم في تقليل فرص الرقابة المباشرة. تشكل النزاعات والمشكلات الداخلية ضمن البيئة الأسرية مصدراً رئيسياً للتوتر والضغط النفسي لدى المراهقين. ويمكن لهذا التوتر أن يتحول إلى دافع يوجههم نحو ممارسة سلوكيات منحرفة، إماً كوسيلة للتخفيف من وطأة الواقع الأسري الصعب، أو كتعبير عن مشاعر الغضب والإحباط، أو سعياً لجذب انتباه الآخرين. وإذا اقترنت المشكلات الأسرية بضغط اقتصادي، كما تقترح الفرضية الثانية، فإن حدة التوتر والضغط النفسي تتضاعف بشكل ملحوظ.

الجدول رقم 5: يوضح الخصائص الاقتصادية والمهنية للأسرة

الخاصية	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
مهنة الأب، الأم، الأسرة	عمل مستقبدا	8	26.67%
	دخا غير ثابت	11	36.67%
	لا يعمل	3	10%
	متوفى/غير موجود	3	10%
مهنة الأم، الأسرة	عمل مستقبدا	5	16.67%
	دخا غير ثابت	7	23.33%
	لا تعمل	14	46.67%
	متوفاة/غير موجودة	4	13.33%
مدى كفاية الدخل	نعم، أكثر من كاف	3	10%
	نعم، كاف	14	46.67%
	بالكاد يكف	8	26.67%
	لا، غير كاف	5	16.67%
ملاحظة صعوبات	نعم، كثيرا	11	36.67%
	نعم، أحيانا	10	33.33%
	نادرا	9	30%
	لا أبدا	1	3.33%

المصدر: البيانات الميدانية للدراسة

يوضح الجدول المعروض الأبعاد الاقتصادية والمهنية لأسر المراهقين. تظهر البيانات أن نسبة كبيرة من الآباء لا يتمتعون بدخل ثابت (36,67%)، بالإضافة إلى نسبة أخرى لا يمارسون أي عمل (10%) وفيما يتعلق بالأمهات، يبدو أن غالبية النساء لا يشاركن في أي نشاط اقتصادي (46.76%)، أما بالنسبة لمدى كفاية الدخل الأسري، فإن حوالي نصف الأسر تعتقد أن دخلها كافٍ لتغطية احتياجاتها (46.67%)، ولكن هناك نسبة مقلقة من الأسر ترى أن دخلها "يكاد يكون كافياً" (26.67%)، أو أنه غير كافٍ بشكل واضح

(16.67%)، هذه الأرقام تشير إلى أن حوالي 43% من الأسر تواجه مصاعب مالية تعيق الوفاء باحتياجاتها بالكامل. الأهم من ذلك، أن ما يقارب 70% من تلك الأسر تتعرض لمشكلات اقتصادية على نحو متكرر.

من منظور سوسيولوجي، تدعم هذه المعطيات الفرضية القائلة بأن الظروف الاقتصادية المتردية تساهم في جنوح المراهقين. فوفقاً لنظرية الإجهاد، فإن انعدام الاستقرار المالي، وارتفاع معدلات البطالة بين الآباء والأمهات، بالإضافة إلى ضعف كفاية مصادر الدخل والمعانة المتصلة بالضغوط المالية، تسهم جميعها في خلق ضغوط مادية ونفسية تؤثر سلباً على بنية الأسرة وعلى الأبناء بشكل خاص. عندما تصبح الحاجات الأساسية لا يمكن تلبيتها أو تتضاءل القدرة على تحقيق الأهداف المادية، قد يجد المراهقون أنفسهم مدفوعين إلى تبني أنماط سلوك منحرفة، سواء للتعبير عن الغضب والإحباط الناتجين عن الحرمان أو كمحاولة للحصول على موارد مادية بديلة. ومن زاوية نظرية التفكك الاجتماعي، ترسخ هذه النتائج العلاقة بين الظروف الاقتصادية الصعبة وضعف التنظيم الاجتماعي في المناطق التي تسكنها تلك الأسر. عادةً ما ترتبط المناطق التي تعاني أسرها من مشاكل مالية بضعف الموارد الاجتماعية الأساسية مثل التعليم الجيد، والأنشطة الترفيهية الملائمة. علاوة على ذلك، فإن التعرض للسلوكيات السلبية داخل هذه البيئات المحيطة يزيد من احتمالية إقدام الأبناء على تبني تلك السلوكيات. بالتالي، فإن الحالة الاقتصادية المتدهورة للأسرة قد تتفاقم بسبب بيئة السكن، مما يزيد من حدة التأثيرات السلبية على الأسرة وأفرادها.

الجدول رقم 6: يوضح خصائص السكن للأسرة

الخاصية السكنية	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
نوع السكن	فيلا /مستقل واسع	0	0%
	شقة في عمارة جيدة	2	6.67%
	منزل في حي شعبي	25	83.33%
	آخر	3	10%
عدد الغرف في المسكن	1	7	23.33%
	2	12	40%
	3	7	23.33%
	4 فأكثر	4	13.33%
عدد الأفراد في المسكن	1-3	11	36.67%
	4-6	9	30%
	7 فأكثر	10	33.33%

المصدر: البيانات الميدانية للدراسة

يُظهر الجدول أن معظم أسر المراهقين الذين يظهرون سلوكاً منحرفاً يقطنون في منازل تقع ضمن الأحياء الشعبية، بنسبة تصل إلى 83.33% وبالنسبة لعدد الغرف، نجد أن النسبة الأكبر تسكن في منازل مكونة من غرفتين بنسبة 40%، بينما تقتارب نسبة الأسر التي تسكن في غرفة واحدة أو ثلاث غرف، حيث تبلغ حوالي 23% لكل منهما. وفيما يتعلق بعدد أفراد الأسرة، فإن العينة توزعت بشكل متقارب بين الفئات الثلاث (1-3 أفراد، 4-6 أفراد، 7 أفراد أو أكثر)، إلا أن نسبة معتبرة تصل إلى 33.33% تعيش في أسر يزيد عدد أفرادها عن سبعة.

من وجهة نظر سوسيولوجية، تتصل السمات المتعلقة بالسكن بوضوح بالمستوى الاقتصادي، وهو ما يسهم في تفسير انحراف المراهقين من منظور اجتماعي، فوفقاً لنظرية الفوضى الاجتماعية، فإن السكن في الأحياء الشعبية أو ما يُعرف بالبناء العشوائي أو الأحياء الفقيرة سواء داخل المدن الكبرى أو على أطرافها يجعل القاطنين فيها يعانون من قلة الموارد وغياب البنية التحتية الملائمة. كما يعانون من ضعف الضبط الاجتماعي، سواء على المستوى

الرسمي أو غير الرسمي، مما يحوّل هذه المناطق إلى بيئة خصبة للجنوح والانحراف. أما بالنسبة لنظرية الضغط، فتسلط الضوء على الآثار الناتجة عن الازدحام داخل المساكن. قلة عدد الغرف مقارنة بعدد الأفراد تُشكّل مصدراً كبيراً للتوتر والضغط داخل الأسرة، حيث تقل المساحة الشخصية وتتعدّم الخصوصية، مما يؤدي إلى زيادة الخلافات والنزاعات الأسرية. هذا المناخ المشحون يؤثر سلباً على العلاقات بين أفراد الأسرة، ويدفع الشباب، خصوصاً في سن المراهقة، إلى التفكير بالهروب أو قضاء وقت أطول خارج المنزل. وبالتالي، يصبحون أكثر عرضة للمخاطر والانحراف. إن ضيق المساكن وتزايد عدد سكان الأسر يضيفان عبئاً نفسياً واجتماعياً على المراهقين، مما يجعلهم يشعرون بعدم الراحة ويعزز رغبتهم في الابتعاد عن محيطهم السكني والأسري.

الجدول رقم 7: يوضح تكرار السلوكيات الانحرافية المختلفة لدى الأحداث (خلال العام الماضي)

الانحراف السلوكي	لم يحدث	النسبة %	نابا	النسبة %	أحيانا	النسبة %	كثيرا	النسبة %
الهروب من المدرسة	10	33,33 %	2	6,67 %	5	16,67 %	13	43,33 %
الهروب من المنزل	13	43,33 %	5	16,67 %	2	6,67 %	10	33,33 %
القتال أو الشجار	8	26,67 %	4	13,33 %	6	20 %	12	40 %

الخلفية السوسيو اقتصادية للأسرة وانعكاسها على جنوح الأحداث
عبد الحميد حميزي وحكيم اعراب

الممتلكات تخريب	14	46,67 %	5	16,67 %	3	10 %	8	26,67 %
السرقه	16	53,33 %	4	13,33 %	2	6,67 %	8	26,67 %
حيازة أو تعاطي مواد مخدرة	14	46,67 %	2	6,67 %	3	10 %	11	36,67 %
ترويج مواد مخدرة	22	73,33 %	4	13,33 %	2	6,67 %	2	6,67 %
المشاركة في أعمال	3	10 %	7	23,33 %	11	36,67 %	9	30 %
التعرض للمساءلة	22	73,33 %	2	6,67 %	4	13,33 %	2	6,67 %

المصدر: البيانات الميدانية للدراسة

يُظهر الجدول المعروض توزيع تسعة أنماط مختلفة من السلوكيات المنحرفة التي مارستها عينة من المراهقين خلال فترة زمنية محددة، وصُنفت البيانات كنسب مئوية ضمن فئات التكرار (لم يحدث أبداً، نادراً، أحياناً، كثيراً)، تبرز الأرقام في الجدول ارتفاع نسب بعض السلوكيات مثل الهروب من المدرسة، القتال أو المشاجرات الجسدية، والمشاركة في أعمال الشغب، خاصة في فئتي "أحياناً" و"كثيراً"، وذلك مقارنة بسلوكيات أخرى مثل ترويج

المواد المخدرة أو التعرض للمساءلة القانونية، التي تميل للتجمع بشكل ملحوظ ضمن فئة "لم يحدث أبداً".

سوسيولوجيا، يُعتبر هذا الجدول معياراً لقياس السلوك المنحرف بوصفه متغيراً تابعاً في الدراسة، حيث يُقدم توزيع أنماط التكرار رؤى حول الاتجاهات السائدة للانحراف داخل العينة. من منظور نظرية التعلم الاجتماعي، يمكن تفسير هذا التنوع في التكرار على أنه انعكاس لاعتماد سلوك معين من خلال عملية التعلم أو القبول الاجتماعي داخل مجموعات الأقران.

على سبيل المثال، إذا أظهرت البيانات تكراراً مرتفعاً لأعمال الشغب، فقد يدل ذلك على وجود ثقافة فرعية تدعم هذا السلوك وتعمل على تعزيز انتشاره عبر تعلم أساليب جديدة. بينما تقدم نظرية الانهيار الاجتماعي فهماً مغايراً، إذ تشير إلى أن انتشار بعض السلوكيات المنحرفة يرتبط بتدهور البنية الاجتماعية في البيئات التي تفتقر إلى رقابة مجتمعية كافية. وغالباً ما تكون السلوكيات المرتفعة النسبة هي تلك التي تمارس بشكل جماعي أو في أماكن عامة خالية من الإشراف.

أما نظرية الضغط فتتناول الأمر من زاوية مختلفة، حيث ترى أن هذه السلوكيات قد تعد استجابات مباشرة لضغوط محددة. فعلى سبيل المثال، قد يكون الهروب من المدرسة نتيجة للضغوط الأكاديمية أو الصعوبات المحيطة بالبيئة التعليمية. وبالمثل، يمكن اعتبار العراك أو الشجار تعبيراً عن مشاعر الإحباط أو الغضب الناتجة عن تحديات معينة يواجهها المراهقون في حياتهم اليومية.

الجدول رقم 8: يوضح العلاقة بين الوضع السوسيو-اقتصادي للأسرة (مؤشر مركب) ومستوى الجنوح لدى الأحداث (مؤشر مركب)

الوضع السوسيو اقتصادي/مستوى الجنوح	منخفض	متوسط	مرتفع	المجموع
منخفض	3	7	20	30
متوسط	10	8	12	30
مرتفع	7	20	7	30
المجموع				30

المصدر: البيانات الميدانية للدراسة

يوضح الجدول العلاقة بين مؤشرين رئيسيين: الأول يرتبط بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، والثاني بمستوى السلوك المنحرف لدى المراهقين. تكشف الأرقام أن غالبية المراهقين من أسر ذات مستوى اجتماعي واقتصادي منخفض يندرجون ضمن فئة "مرتفع" للسلوك المنحرف (20 من أصل 30)، بينما يظهر المراهقون من أسر ذات مستوى اجتماعي واقتصادي مرتفع توزعاً أكبر بين الفئات "المتوسطة (20)" و"المرتفعة (7)"، مع عدد أقل في مستوى السلوك "المنخفض (3)". أما الفئة المنتمية لأسر ذات المستوى المتوسط فتظهر توزيعاً أكثر توازناً بين المستويين "المتوسط" و"المرتفع" للسلوك المنحرف.

من الناحية السوسولوجية، يشكل هذا الجدول أساساً لتحليل الفرضيات التي تربط بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسلوك المنحرف. تشير البيانات إلى وجود نمط واضح يتماشى مع عدد من النظريات السوسولوجية على النحو التالي:

1-نظرية الضغط: تعكس العلاقة القوية بين تدني المستوى الاجتماعي والاقتصادي وارتفاع السلوك المنحرف جوهر هذه النظرية، حيث إن الضغوط الاجتماعية والمالية الناجمة عن الفقر تدفع المراهقين إلى تبني سلوكيات منحرفة كوسيلة للتكيف أو كرد فعل على تلك الضغوط.

2- نظرية الانهيار الاجتماعي: يرتبط المستوى الاجتماعي والاقتصادي المنخفض عادة بمناطق تسودها الفوضى وضعف التنظيم الاجتماعي. يعزز الجدول فكرة أن الجمع بين المصاعب الاقتصادية وهشاشة البيئة الاجتماعية يؤدي إلى ارتفاع مستويات السلوك المنحرف بسبب ضعف الضوابط الاجتماعية وزيادة التعرض لثقافات منحرفة.

3- نظرية الضبط الاجتماعي: تفسر هذه النظرية الظاهرة من خلال ضعف الروابط الاجتماعية داخل الأسر والمجتمعات ذات الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدني، مما يقلل قدرة الأسرة والمجتمع على كبح الانحراف، وبالتالي ارتفاع معدلاته بشكل ملحوظ بين المراهقين في هذه الفئة. إضافة إلى ما سبق، توضح الأرقام أن السلوك المنحرف ليس غائبا تماما لدى أبناء الفئات ذات المستويات الاجتماعية والاقتصادية المتوسطة أو المرتفعة، مما يشير إلى تأثير عوامل أخرى غير الظرف المادي المباشر. تشمل هذه العوامل مشكلات داخل الأسرة بغض النظر عن الدخل، تأثير الأقران، أو سمات شخصية ونفسية قد تتفاعل مع الوضع الاجتماعي والاقتصادي بطرق معقدة تؤثر على احتمالية ظهور السلوك المنحرف لدى المراهقين.

2-6- عرض ومناقشة الفرضيات في ضوء نتائج الدراسة:

2-6-1 عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى: والتي مفادها: "تساهم الظروف الاقتصادية الصعبة في زيادة احتمالية جنوح الأحداث"

كشف تحليل نتائج الدراسة تأكيداً واضحاً على صحة الفرضية المطروحة، حيث أظهرت البيانات الجوانب التالية:

أ- عدم استقرار الدخل والبطالة: يعاني عدد كبير من آباء الأحداث الجانحين من مشاكل تتعلق بعدم استقرار الدخل بنسبة 36.67% أو البطالة بنسبة 10%. أما عن الأمهات، فإن الغالبية العظمى منهن غير عاملات بنسبة تصل إلى 76.46%.

ب- عدم كفاية الدخل الأسري: أوضحت بيانات الدراسة أن نحو 43% من الأسر تجد أن دخلها بالكاد يكفي أو أنه غير كافٍ لتلبية احتياجاتها

الأساسية. تكرار الصعوبات المالية: حوالي 70% من الأسر تواجه مشكلات مالية بشكل متكرر، مما يعكس ضغوطاً يومية مستمرة على هذه العائلات.

ج- ظروف السكن: تعيش أغلبية الأسر، بنسبة تصل إلى 83.33%، في أحياء شعبية تفتقر في الغالب إلى الظروف الملائمة للحياة. وتزداد المشكلة تعقيداً بسبب الاكتظاظ السكاني، حيث يظهر عدم التناسب بين عدد الأفراد وعدد الغرف المتاحة.

د- العلاقة المباشرة بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والجنوح: تُبرز النتائج المدرجة في الجدول الرابط بين المستوى السوسيو-اقتصادي ومستوى الجنوح أن الأحداث المنتمين لأسر ذات دخل محدود هم الأكثر عرضة للانخراط في الجنوح. وتؤكد هذه النتائج صحة نظرية الضغط، إذ تسهم التحديات الاقتصادية كعدم استقرار الدخل، البطالة، الدخل غير الكافي، والصعوبات المالية، في خلق ضغوط نفسية واجتماعية تدفع الأحداث نحو تبني أنماط سلوك مُنحرفة بحثاً عن حلول مثل كسب المال بطرق غير مشروعة أو تعويض أشكال الحرمان. كما أن الاكتظاظ السكاني يزيد من حدة هذه الضغوط. على الجانب الآخر، تدعم النتائج أيضاً نظرية التفكك الاجتماعي التي تربط بين الأوضاع الاقتصادية المتدهورة والعيش في مناطق تفتقر إلى الموارد والتنظيم الاجتماعي. هذه الأوضاع تسهم في إضعاف آليات الضبط الاجتماعي وزيادة احتمالية انخراط الأحداث في سلوكيات سلبية، مما يضاعف من التحديات التي تواجه هذه المجتمعات.

2-6-2- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية: والتي مفادها "يؤثر التفكك الأسري الناجم عن الضغوط الاقتصادية على الأحداث ويزيد من احتمالية جنوحهم"

تشير النتائج إلى دعم واضح لهذا الافتراض، إذ تبين أن الأغلبية الكبرى من الآباء والأمهات يعيشون في إطار الزواج، إلا أن عدداً ملحوظاً من الأسر قد واجه تجارب الطلاق أو الانفصال. والأمر الأكثر أهمية هو الإفصاح الذي عبّر عنه نسبة كبيرة من المراهقين (80%)، حيث أشاروا إلى شعورهم بوجود خلافات ومشكلات داخلية تؤثر على بيئة الأسرة. يُعد التفكك الأسري

والتوترات الداخلية مؤشراً يعكس ضعف الروابط العائلية وعدم قدرتها على توفير الإطار الملائم لمتابعة سلوك الأبناء بشكل فعال، وهو ما يساهم في رفع احتمالية انحرافهم عن المسارات السوية. علاوة على ذلك، تعتبر النزاعات الأسرية مصدر ضغط نفسي شديد، يدفع بالمرهقين في كثير من الأحيان إلى اللجوء لسلوكيات منحرفة كوسيلة للهروب من الواقع أو كتعبير غير مباشر عن مشاعر الغضب والإحباط الكامنة.

2-6-3 عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة : والتي مفادها "هناك علاقة بين مستوى التعليم الوالدي وانخفاض معدلات الجنوح لدى الأحداث".

تظهر هذه النتائج بشكل واضح دعمها للفرضية المطروحة، حيث تكشف أن آباء وأمهات الأحداث الجانحين غالباً ما ينتمون إلى فئات تعليمية منخفضة أو متوسطة. فالأغلبية العظمى من أولياء الأمور الممثلين في العينة كانوا قد حققوا مستويات تعليمية تتراوح بين المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية، بينما تبين أن نسبة الآباء الحاصلين على مؤهلات مهنية كانت ضئيلة للغاية، ونادراً ما وصل بعضهم إلى مستوى التعليم الجامعي.

تتسق هذه النتائج مع نظرية الضبط الاجتماعي، التي تؤكد أن الآباء من ذوي التعليم العالي يمتلكون أدوات وموارد أكثر فعالية، مثل المعرفة الواسعة والدعم المجتمعي، ما يساعدهم في تعزيز أو اصر العلاقة الأسرية، متابعة أبنائهم أكاديمياً بشكل أكثر كفاءة، وترسيخ قيم الالتزام بالقوانين واحترامها. على الجانب الآخر، يرتبط انخفاض مستوى التعليم بغياب هذه القدرات، مما ينعكس على ضعف ضبط الأسرة وصعوبة توجيه الأبناء. كذلك، تدعم المعطيات نظرية رأس المال الثقافي، التي تشير إلى أن الآباء المتعلمين قادرين على توفير رأس مال ثقافي يساهم في تمكين أبنائهم من النجاح في المسارات التقليدية كالتعلم والعمل. بينما يعاني الأبناء في الأسر ذات التعليم المحدود من غياب هذا النوع من الدعم، مما يضعهم تحت ضغوط تؤدي أحياناً إلى انحراف سلوكهم. علاوة على ذلك، يشير التفاوت التعليمي بين الأجيال، خاصة في البيئات الحضرية التي تتسم بالمخاطر، إلى صعوبة التواصل داخل الأسر وعدم القدرة على نقل القيم بشكل مؤثر وفعال، وهو ما قد يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية والسلوكية.

7.2. خاتمة:

عالجت هذه الدراسة الميدانية الدور الحيوي الذي تلعبه الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للأسر في تفسير ظاهرة جنوح الأحداث ضمن الأوساط الحضرية . كشفت النتائج بوضوح عن وجود ارتباط قوي وإيجابي بين انخفاض المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة وزيادة احتمالية انخراط أبنائها المراهقين في سلوكيات منحرفة . وأظهرت الدراسة أن التحديات الاقتصادية المتمثلة في عدم استقرار دخل الأبوين أو غياب فرص العمل، إلى جانب نقص الموارد المالية اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية، تشكل ضغوطاً رئيسية تدفع الشباب نحو تبني أنماط سلوكية منحرفة . يمكن فهم ذلك كسلوكيات دفاعية للتعامل مع الواقع القاسي أو كوسيلة للتعبير عن إحباطهم، أو لتلبية احتياجات يعتبرونها غير مستوفاة في حياتهم.

اتسقت هذه النتائج مع مجموعة من النظريات الاجتماعية المفسرة لجنوح الأحداث، مثل نظرية الضغط، ونظرية التفكك الاجتماعي، إضافة إلى نظرية الضبط ونظرية الأنومي، وكذلك نظرية رأس المال الثقافي. تُبرز هذه النماذج النظرية أهمية فهم الديناميكيات المؤثرة على تكوين السلوكيات الجانحة في المجتمعات التي تعاني من هشاشة اقتصادية واجتماعية .ساهمت الدراسة بشكل كبير في تقديم رؤية أعمق عن آليات انحراف الأحداث المنتمين إلى أسر ذات ظروف اجتماعية واقتصادية ضعيفة .وبناءً على ذلك، تتجلى ضرورة اعتماد استراتيجيات شاملة لمعالجة جذور هذه الإشكالية .ومن بين هذه الاستراتيجيات تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر وزيادة جودة الحياة في المناطق الحضرية المهمشة والتي غالباً ما تُعتبر بيئة خصبة لنمو هذه الظاهرة بين الأحداث وتفاقمها لاحقاً إلى سلوكيات إجرامية .للمضي قدماً، يتطلب الأمر تعزيز دور المؤسسات الاجتماعية والتعليمية المحلية باعتبارها أدوات حيوية لإحداث تغيير إيجابي، بجانب خلق بيئة داعمة وأمنة قادرة على تمكين الأحداث من النمو بشكل صحي وإعادة توجيه طاقاتهم نحو مسارات أكثر فائدة وإيجابية للمجتمع ولأنفسهم.

قائمة المراجع:

1. المراجع باللغة العربية

- الشرفاوي. (1986). انحراف الأحداث (الإصدار ط2). جمهورية مصر العربية: مكتبة انجلو.
- بقيادة زينب حميدة. (2012). مشكلات الأحداث في بعض أحياء المدن بالجزائر وعلاقتها بالجنوع. دراسات اجتماعية، 61.
- جعفر عبد الأمير الياسين. (1981). أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث. بيروت، لبنان: عالم المعرفة للنشر والتوزيع.
- حجازي. (2015). الأسرة وصحتها النفسية: المقومات-الديناميات-العمليات. الدار البيضاء، المغرب: المركز الثقافي العربي.
- سامية حسن الساعاتي. (2005). علم الاجتماع الجنائي- بحوث ودراسات-. القاهرة، جمهورية مصر العربية: دار الفكر العربي.
- شوق اسعد محمود. (2012). علم اجتماع العائلة (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار البداية ناشرون وموزعون.
- صبحي نجم محمد. (1998). المدخل إلى علم الإجرام وعلم العقاب (المجلد ط1). عمان، الأردن: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- عاطف غيث. (2006). قاموس علم الاجتماع. الاسكندرية، جمهورية مصر العربية: دار المعرفة الجامعية.
- عبد القادر بن يحي، اسماعيل قيرة. (2023). تطور الجريمة في الوسط الحضري: قراءة سوسيولوجية في بنية عصابات الأحياء. مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، (2)7، 284.
- عشوي. (1991). الجنوح في ضوء علم النفس. مجلة حوليات جامعة الجزائر، 93-113.
- علي الزين صالح، و محمد زهري زينب. (1995). قضايا علم الاجتماع والأنثروبولوجيا. بنغازي، ليبيا: منشورات جامعة يونس قار.
- فؤاد بن غضبان. (2015). التحضر والحضرية في ظل عالم متغير. عمان، الأردن: دار اليازوري.
- مصطفى يحي الطراونة، و سليم القيسي. (2022, 3 2). مؤشرات النظرية الإيكولوجية في تفسير الجرائم الواقعة على الأموال في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين. المجلة العربية للنشر العلمي، 426.

- 2. المراجع باللغة الأجنبية

- Agnew .(1992) .FOUNDATION FOR A GENERAL STRAIN .
CRIMINOLOGY.5-1 ، 30 ،
- Lareau, L. a. (1988). Cultural Capital: Allusions, Gaps and
Glissandos in Recent Theoretical Developments. (A. S. Association,
Ed.) Sociological Theory, 6(2), 153-168. Retrieved 5 3, 2025, from
<http://www.jstor.com/stable/202113>
- Merton. (1938, octobre). Social Structure and Anomie. American
Sociological Review, 3(5), 672-682. Retrieved 5 3, 2024, from
<http://links.jstor.org/sici?sici=0003-1224%28193810%293%3A5%3C672%3ASSAA%3E2.0.CO%3B2>
- Savage, E. (2013, juin). A Selective Review of the Risk Factors for
Antisocial Behavior. (SciRes, Ed.) Psychology, 2-4. 1